

المحاضرة الأولى: نشأة ودوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد

مقدمة:

لقد اتخذ موضوع الحكم الراشد أهمية بالغة ، حيث أصبح من أولويات صناع القرار في جميع أنحاء العالم، كما أصبح يشكل ضامنا أساسيا لتحويل النمو إلى تنمية مستدامة تتوخى قدرا من العدالة والمساءلة والشرعية ، تستجيب لتطلعات الأفراد وتلبي حاجاتهم ، وكذا إرساء دولة القانون.

01- النشأة والتطور:

مصطلح الحكم ذو اصل يوناني (kubemân) وعرف باللاتينية (gubernere) ، وهو في اللغة الفرنسية القديمة (القرن 13) مرادف لمصطلح الحكومة (gouvernement) (طريقة وفن الإدارة)، في القرن 14 انتقل إلى الانجليزية (governance)، ثم استخدم كمصطلح قانوني في الفرنسية سنة 1478 ، ليستعمل في نطاق واسع للتعبير عن : عبء الحكومة سنة 1679. ثم برز هذا المفهوم في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية واستخدم في الوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية حيث أضيف له صفة " الجيد " أي : Bonne gouvernance ، و حسب امني قنديل (2008، ص115) : ترجم إلى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات منها: الحكم الراشد أو الرشيد، الصالح، الحكمانية أو الحوكمة، إلا أن أكثر التعابير شيوعا هي الحكم الراشد والذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005. وحسب سلوى شعراوي (1999، ص108) : في عام 1989 قدم البنك الدولي لأدبيات التنمية تقريرا عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء بعنوان " إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام" وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة بأزمة حكم حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية. وارجع أسباب الفشل الاقتصادي والتكيف الهيكلي بهذه الدول الى الفشل في تنفيذ السياسات .

ومع طرح مفهوم الحكم الراشد من قبل البنك الدولي فان العديد من المؤسسات الدولية الأخرى والمؤسسات العلمية المختصة بدأت في تناول هذا المفهوم الجديد بل نادى بعضها بضرورة إصلاح نظام الحكم وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات للحكومة الرشيدة، وفي سنة 2000 تم إضافة بعدا جديدا للحكم الراشد وهو القدرة على التنبؤ.

إذن من خلال هذا الرصد للتطور التاريخي لنشأة الحكم الراشد يتضح لنا ان ظهور هذا المفهوم يعود إلى عدة اعتبارات هي:

- في البداية اقتصر على تحسين مردودية المعونات في البلدان المتلقية من خلال الشروط التي وضعتها المؤسسات المانحة.

- أصبح شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر من خلال تفعيل قيم الشفافية والمساءلة وإشراك المجتمع المدني ومحاربة كل أشكال الفساد وإهدار المال العام.

2- دوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد: يمكن تقسيم دوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد إلى ما يلي:

أ- دوافع سياسية: بروز روح النضال السياسي والاجتماعي النشط، الذي ظهر لدى منظمات المجتمع المدني في كل أنحاء العالم ودعوة هذه المنظمات إلى إرساء الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار العام والحياة السياسية.

ب- دوافع إدارية: ترجع هذه الدوافع إلى التغير الحاصل في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة إلى شريك من بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع متمثلين في القطاع الخاص والشركات والمجتمع المدني، الذين فرضوا المزيد من الرقابة والشفافية ووضع السياسة الإنمائية للدولة.

ج- دوافع اقتصادية ومالية: وتتمثل في:

- عدم الاستقرار الاقتصادي ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والمديونية لدى الكثير من الدول النامية خاصة.

- العولمة وما انجر عنها من تحرير تجار السلع والخدمات ما أدى إلى انتشار الأزمات إلى خارج حدود الدولة.

- فشل المساعدات التي تقدمها الدول المانحة إلى الدول النامية في الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية وهذا راجع إلى ضعف الإدارة وانتشار الفساد.
- تعثر العديد من برامج التكيف والإصلاح الهيكلي التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من الدول النامية بسبب الفساد الداخلي وضعف مؤسسات تلك الدول.
- دوافع اجتماعية: ونذكر منها:
 - ضعف مستوى التنمية البشرية
 - زيادة الفقر والامية والأمراض وسوء التغذية
 - انتشار البطالة خاصة في دول العالم الثالث.